

تحرك عاجل

المحكمة تجدد احتجاز ناشطين 15 يوماً

جُددت فترة احتجاز الدكتور طاهر مختار واثنين من الناشطين للمرة الثانية، لمدة 15 يوماً، ويواجهون تهماً لا أساس لها، وما زالوا عرضة لخطر التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة.

وكما فهم، فقد تعرض الدكتور طاهر مختار للضرب على أيدي الشرطة في 7 فبراير/شباط. وسيستمر احتجازه ومعه حسام الدين حماد وأحمد محمد حسن، مدة 15 يوماً إضافية، وفق ما قضت به "محكمة جناح دمنهور" في 14 فبراير/شباط. وكانت فترة احتجازهم قد مددت سابقاً لفترة 15 يوماً في 31 يناير/كانون الأول، لإفصاح المجال أمام المزيد من التحقيقات من جانب النائب العام.

وقبض على الناشطين الثلاثة في 14 يناير/كانون الثاني، على أيدي رجال شرطة بملابس مدنية، من شقتهم السكنية في وسط القاهرة. وهم محتجزون بتهم تشمل "حيازة منشورات تدعو إلى تغيير الدستور وقلب نظام الحكم" و"التحريض على التظاهر" و"المشاركة في احتجاجات وأعمال عنف منذ 25 يناير/كانون الثاني 2011".

وهم محتجزون حالياً في "سجن التحقيقات بمجمع سجون طرة" بالقاهرة. وظلوا محتجزين في بداية اعتقالهم في زنزانة للحجز طيلة 13 يوماً لإجراء الفحوص الطبية اللازمة. وعقب استكمال الفحوص الطبية، وخلافاً لما حدث مع المعتقلين الآخرين، لم يتم نقل الدكتور طاهر مختار إلى زنزانة عادية. وعندما استقر عن سبب عدم نقله مع المحتجزين الآخرين، انهالت الشرطة عليه بالضرب. وسمح له بالانضمام إلى الآخرين عندما اكتشف ضباط الشرطة أنه عضو في " نقابة أطباء مصر ". وبعد يومين، تقدمت نقابة الأطباء بشكوى إلى النائب العام ووزير الداخلية لطلب إجراء تحقيق في المعاملة التي تعرض لها الدكتور طاهر مختار. كما دعت النقابة السلطات المصرية إلى السماح لأحد أطبائها بزيارته.

يُرجى كتابة مناشداتكم فوراً بالعربية، أو بالإنجليزية أو بلغتكم الأصلية، على أن تتضمن ما يلي:

- دعوة السلطات المصرية إلى أن تأمر بفتح تحقيق سريع ومستقل ومحادي في تقارير تعرض الدكتور طاهر مختار للضرب أثناء احتجازه، وتقديم المسؤولين عن ذلك إلى ساحة العدالة؛
- دعوتها إلى وقف التحقيق الجنائي مع الناشطين الثلاثة (وتسميتهم) بشأن التهم المنبثقة من ممارستهم السلمية لحقوقهم الإنسانية، والإفراج عنهم فوراً؛
- مطالبته بضمان أن لا يتعرض الناشطون الثلاثة للتعذيب أو لغيره من صنوف سوء المعاملة.

يُرجى إرسال المناشدات قبل 1 أبريل/نيسان 2016 إلى الجهات التالية:

ونسخة إلى:
نائب مساعد وزير الخارجية لشؤون حقوق الإنسان
ماهي حسن عبد اللطيف
وزارة الشؤون الخارجية
كورنيش النيل، القاهرة
جمهورية مصر العربية
فاكس رقم: +202 2 574 9713 .
البريد الإلكتروني: Contact.Us@mfa.gov.eg
تويتر: @MfaEgypt

رئيس المجلس القومي لحقوق الإنسان
محمد فايق
المجلس القومي لحقوق الإنسان
69 شارع الجيزة - بجانب السفارة السعودية
القاهرة، مصر
فاكس رقم: +202 3762 4852 ؛ +202 3762
4229؛ بريد إلكتروني: Nchr@nchr.org.eg
تويتر: @nchregypt
طريقة المخاطبة: سعادة السيد فايق

النائب العام
نبيل صادق
النياحة العامة
مدينة الرحاب،
القاهرة الجديدة
مصر
طريقة المخاطبة: سعادة المستشار



كما يُرجى إرسال نسخة إلى الممثلين الدبلوماسيين لمصر في بلدكم. ويُرجى إدخال العناوين المحلّة هففة ما هه مسن أدناه:
الاسم العنوان (سطر 1) العنوان (سطر 2) العنوان (سطر 3) رقم الفاكس عنوان البريد الإلكتروني طريقة المخاطبة
ويرجى مراجعة فرع المنظمة في بلدكم إذا كنتم تودون إرسال المناشدات بعد هذا التاريخ. وهذا هو التحديث الأول للتحرك العاجل رقم 16/15. ولمزيد
من المعلومات،

<https://www.amnesty.org/en/documents/mde12/3251/2016/en/>

تحرك عاجل

المحكمة تجدد احتجاز ناشطين 15 يوماً

معلومات إضافية

في عصر 14 يناير/كانون الثاني، وصل رجال شرطة بملاص مدنية يتبعون قسم شرطة عابدين إلى شقة سكنية في وسط القاهرة يتقاسمها طاهر مختار وحسام الدين حماد وأحمد محمد حسن. وطلبوا تفتيش الشقة، فيما وصفوه بتفتيش روتيني للشقق في محيط "ميدان التحرير"، بالقاهرة، القريب من المقر الرئيسي لوزارة الداخلية، قبل حلول ذكرى "ثورة 25 يناير"، حيث كان من المتوقع خروج مظاهرات إلى الشارع. وحدث أن كان المحامي مختار منير حميدة في المنطقة واتصل أحد الرجال الثلاثة به. وعندما وصل إلى الشقة، وسأل عما إذا كان مع ضباط الشرطة مذكرة تفتيش، قالوا إنهم لا يحملون مثل هذه المذكرة. ورغم ذلك، قاموا بتفتيش الشقة وأخذوا ثلاثة هواتف محمولة وحواسيب محمولة وأوراق موجهة إلى "نقابة أطباء مصر" وأشياء أخرى. كما أخذوا البطاقات الشخصية للمحامي وصورها وأعادوها إليه.

واستجوب ضباط "الأمن الوطني" الرجال الثلاثة في قسم شرطة عابدين لتسع ساعات دون حضور محام. ومنع المحامون من الاطلاع على سجل التحقيق. وعضواً عن ذلك، قام الضباط بإعداد تقرير أطلعوا المحامي عليه في الساعة 3 من فجر 15 يناير/كانون الثاني، في قسم الشرطة. وقد وجهت إلى المعتقلين الآن تهمة: حيازة منشورات تدعو إلى تغيير الدستور وقلب نظام الحكم؛ وعقد اجتماعات في شقتهم للتحريض على القيام بمظاهرات في 25 يناير/كانون الثاني 2016؛ والاشتراك في مظاهرات وأعمال عنف منذ 25 يناير/كانون الثاني 2011 (دون الإشارة إلى أية فعاليات بعينها)؛ واستغلال أفعال فردية من قبل رجال شرطة لتحريض الناس على تغيير الدستور وتدمير مرافق تابعة للدولة. وقدمت مذكرة تفتيش أيضاً إلى محامي الدفاع، ولكنه يعتقد أنها ربما أُرخت في 14 يناير/كانون الثاني 2016 بأثر رجعي.

وجدت "محكمة جناح عابدين" احتجازهم في انتظار المحاكمة مدة 15 يوماً أخرى في 31 يناير/كانون الثاني، ومرة أخرى في 14 فبراير/شباط. وقد وقّعت 14 منظمة مصرية لحقوق الإنسان مناشدة للإفراج عن طاهر مختار. كما نشطت "نقابة أطباء مصر" على نحو خاص في تنظيم حملة من أجل الإفراج عنه. وطاهر مختار يتمتع باحترام كبير كناشط وكعضو في النقابة يجهد من أجل حق المعتقلين في الرعاية الصحية، وكذلك من أجل حقوق العمال والأقليات، ولا سيما اللاجئين. ونقابة الأطباء المصريين، التي تدعى رسمياً "نقابة المهن الطبية المصرية"، اتحاد مستقل للأطباء يعمل من أجل الدفاع عن حقوق أطباء مصر ويدعو إلى الحفاظ على صحة المواطنين والمعتقلين.

الأسماء: طاهر مختار وحسام الدين حماد وأحمد محمد حسن.

الجنس: جميعهم ذكور

معلومات إضافية بشأن التحرك العاجل رقم 16/15، رقم الوثيقة (MDE 12/3465/2016)، الصادر بتاريخ 19 فبراير/شباط 2016.